قضايا

بعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، والتقدّم السريع لحركة طالبان، ثمّة أسئلة كثيرة تطرح، منها: هل تتمكن طالبان من حكم أفغانستان؟ هل تمتلك الخبرة الإدارية والسياسية لإدارة الدولة؟ هل تغيّرت حقاً؟ هل فكت ارتباطها نهائياً بتنظيمات مثل القاعدة وداعش؟ الكاتب عمار ديوب يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها. هنا الجزء الثاني والأخير

صراع صيني ـ أميركي مرجح

هل تنهض «طالبان» بالدولة الأفغانية؟ [2/2]

عمار ديوب

في الجزء الأول من هذا المقال تحدث الكاتب عمار ديوب عن التقدم السريع لقوات طالبان في كافة أنحاء البلاد الأفغانية، وعن الفشل الأميركي الذريع الذي أدى إلى هذا الانسحاب الذي أثار تخوفات إقليمية كثيرة. هنا، في الجزء الثاني، يناقش مسألة الحوار بين طالبان والحكومة الحالية، والتنافس الصيني الأميركي، إضافة إلى مسائل أخرى.

انعدام الثقة بين الأطراف المتحاورة

الإشكالية الأعقد التي تواجه أفغانستان الآن هي في انعدام الثقة بين «طالبان» ورموز النظام الحالي، وتخوف أمراء الحرب السابقين من تقدم «طالبان». الأخيرة، كما حاولنا التوضيح، غيّرت من بعض ممارساتها، ولكن هل يكفي ذلك؟ انعدام الثقة، والانسحاب الأميركي السريع، ورغبة «طالبان» في رؤية أفغانستان من دون أية احتلالات، ومن هنا رفضها الوجود التركي في بلدها، وإنذار تركيا حول ذلك، يضع تعقيداتٍ إضافية في وجه تشكيل سلطة موحدة والنهوض بأفغانستان. فشلت «طالبان» في إنهاض أفغانستان حينما حكمت، حيث ظلت حركة جهادية، وكانت تتحالف مع تنظيم القاعدة وتنظيمات جهادية أخرى، كالحزب التركستاني الذي تتخوّف منه الصين، وزيارة وزير خارجيتها إلى سورية أخيراً، لدحر أعضاء هذا الحزب بشكل أساسي. وسيتضمن أي تنسيق بين «طالبان» والصين إبعاد هذا الحزب الذي يعود في أصوله إلى إثنية الأيغور التي تمارس عليها الصين أسوأ العقوبات والمضايقات، وبالطبع طالبان بحاجةٍ ماسةٍ للمشاريع الصينية. المهم الآن، حركة طالبان معنية بإجراء تغييرات كبرى في علاقتها بالتنظيمات الجهادية، وألا تتزعم الجهاد العالمي، أو أن تحمي بعض التنظيمات الجهادية، وهذا أحد شروط اتفاقية الدوحة، وهذا مدخل سليم لحدوث التقارب بينها وبين السلطة الحالية والدول المحيطة بأفغانستان. القضية ليست بسيطة أبداً، ولكن تجارب طالبان، ومنذ إخراجها من السلطة، تضع هذه الحقيقة أمام أعين قادتها، فهل حازت فعلاً على مقاربة غير جهادية، وواقعية، وتحوّلت إلى حركة إسلامية، وتبتغي بناء دولة حديثة، وبالتوافق مع بقية قوميات أفغانستان وقواها السياسية. ذلك يقتضي تغييراً عميقاً في الوعي العام وتشكيل هوية وطنية، تجمع بين الأفغان كافة، فهل الأطراف المتحاورة تعير هذه القضية أهمية ما!

أفغانستان تحت حكم الاحتلال الأميركي

أفغانستان الآن، وعلى الرغم من كل الانتقادات للنظام الحالي، ليست دولة استبدادية، وتفسح للفئات المعارضة ببعض الحريات، وتعطي للمرأة حقوقاً كبيرة، وفي البرلمان هناك 27% من النساء، وبقوة النص الدستوري. بمعنى ما، أصبح الشعب تحت حكم الرئيس أشرف غني يتمتع ببعض الحريات والحقوق، وهذا بأثر مباشر من الاحتلال الأميركي، فهل بمقدور «طالبان»، وهي الحركة الأقوى في أفغانستان، وتمثل الشريحة الكبرى من القومية البشتونية، ولديها بعض التحالفات مع الأوزبك والطاجيك، أن تعترف بالوضع الحالي، وتنهض بهذا البلد! اشتراطات «طالبان» بتشكيل نظام إسلامي تخيف بقية الفرقاء الأفغان، وأن حقوق المرأة والإنسان ستطبّق وفقاً للشريعة الإسلامية، كما تقول، لا تقدم انطباعاً إيجابياً عن مشروعها المستقبلي، بينما حاجة أفغانستان تتمثل في نظام ديمقراطي على الطريقة الغربية، يتمثل فيه كافة فرقاء هذا البلد. الديمقراطية لم تعد نظاماً غربياً، لقد أصبحت ضرورة لكل الدول، باعتبارها تتيح تسوية الخلافات بين القوى السياسية من دون معارك وتصفيات واجتثاث وحروب أهلية، وتأمين تمثيل القوى السياسية على اختلاف أشكالها، ووفقاً لما يتيحه الدستور الحديث. قضية النظام السياسي قضية محورية الآن في أفغانستان، ومن دون حسم شكل النظام السياسي لن يتمكن هذا البلد من النجاة من الحرب الأهلية والتدخل الخارجي المباشر وغير المباشر، وإهدار عقود جديدة من التطوّر كما حدث أكثر من قرن، وانهارت فيه كل التطورات التي جلبتها سنوات السلم والاستقرار الهامشية. التوافق على شكل معين للنظام السياسي لا يعني غضّ الطرف عن رموز أمراء الحرب مثلاً، أو الاعتراف بحق بعض الجماعات القومية في حكم نفسها بعيداً عن سلطة العاصمة، أو أن تقيم تلك الجماعات صلاتٍ مع دول خارجية، وبالضد من حكومة العاصمة؛ هذا مرفوض من أية دولة في طور النمو، وبالطبع يفترض أن يحدث حول الفكرة الأخيرة توافق بين القوى السياسية الأفغانية وعلى اختلاف سياساتها وقومياتها ومذاهبها.

من الناحية الاقتصادية، تعيش أفغانستان على المساعدات الخارجية، وزراعة المخدرات، وأما بقية القطاعات الاقتصادية فهامشية، وهناك الزراعة بشكل عام ورعاية المواشي، ويندر وجود القطاعات الصناعية. هنا، تنتقد أميركا كثيراً لعدم النهوض الاقتصادي بأفغانستان وكذلك بالعراق، وهي ليس من سياسات الدول المحتلة بكل الأحوال. أي أن الاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان تمّ بكل همجية، ودمرت الدولة، وخرّبت بنى المجتمع، وهذا ما فعلته بالعراق عبر تقوية النزعات الطائفية والقومية باسم الدفاع عن المكونات وشرعنتها دستورياً، ولم تحتج إلى ذلك في أفغانستان، حيث كانت تلك النزاعات في أوجها، ويعود السبب أيضاً بسبب الإدارة الأميركية التي دعمت المجاهدين ضد النظام الشيوعي في أفغانستان وهزيمة السوفييت، وهو ما تمّ 1989. الانسحاب الأميركي «السريع»، في إحدى القراءات له، يهدف إلى تخريب أفغانستان من جديد، وقد كلفتها ما كلفتها، وكذلك توريط الدول الإقليمية في المستنقع الأفغاني كما دخلت فيه هي، عشرين عاماً.

النهوض الاقتصادي

يقتضي النهوض بالاقتصاد خطة وطنية لكيفية استثمار الثروات المعدنية، والصين تتأهب نحو ذلك، والاستفادة من الرأسمال البشري الأفغاني، داخل البلاد وخارجها، وعودة ملايين اللاجئين، والعمالة المهرة، بما يؤسس لبنية تحتية قوية، ومحاربة زراعة المخدرات، وهذا غير ممكن الوصول إليه من دون توافق سياسي كبير على شكل النظام السياسي والاتفاق على كيفية استثمار ثروات هذا البلد وإعطاء الرأسمال الحكومي أو الخاص حرياتٍ واسعة للحركة والتغيير، وكذلك القيام بمصادرات كثيرة للأراضي لصالح المزارعين، كما حدث في العشرية الأولى من القرن العشرين في أثناء حكم الملك أمان الله، وفي أثناء حكم الشيوعيين، وتمّ التراجع عنها لاحقاً. أفغانستان تعيش في وضع اقتصادي مزرٍ وفئات واسعة من فلاحيها وأمراء الحرب استفادوا من زراعة المخدرات، ولم يتعلموا خبرات جديدة. إذا هناك تعقيدات كبرى تقف حائلة دون ذلك النهوض، وسيكون لعدم النهوض الاقتصادي دور في تعقيدات سياسية كبرى، وربما حرب أهلية جديدة، وبالتالي هناك ضرورة لخطة اقتصادية، يضعها النظام الجديد، وهو بدوره سيستفيد من ذلك النهوض في تدعيم سلطته هذه. هذا شرط لنجاح التوافق. ومن ناحية أخرى، يفترض أن يشمل عموم أقاليم أفغانستان، وهنا يجب التركيز على العلاقة الوثيقة بين العاصمة والأقاليم، فما هو شكل تلك العلاقات، وكيف سيتم ضبط علاقة الأقاليم الغنية بالثروات مع بقية الأقاليم، وأي شكل للنظام السياسي سيُعتمد في هذا الجزئية، وكيف ستتقبل المناطق المقسمة قومياً وقبلياً تلك الأفكار، وتندمج مع بقية الأقاليم، وكذلك كيف سيَقبل زعماء القوميات. طالبان بالذات معنية بتحقق ذلك الاندماج، والنهوض، ومشكلتنا هنا أن رؤيتها ما زالت غير محددة لهذه المسألة. وهناك من قال إن من السهل أن تصل إلى السلطة، ومن الصعب أن تحافظ عليها في أفغانستان.

> الإشكالية الأعقد التي تواجه أفغانستان الآن هي في انعدام الثقة بين «طالبان» ورموز النظام الحالي
>
> ليست أفغانستان دولة استبدادية، وتفسح للفئات المعارضة ببعض الحريات، وتعطي للمرأة حقوقاً كبيرة
>
> وضع اقتصادي مزرٍ وفئاتٌ واسعة من فلاحيها وأمراء الحرب استفادوا من زراعة المخدّرات، ولم يتعلموا خبرات جديدة

أخطاء في شروط الانسحاب الأميركي

أخطأت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية هشة تنظم العلاقة مع «طالبان»، ومفادها الانسحاب مقابل عدم القيام بعمليات أمنية وعسكرية ضد القوات المنسحبة، وفك العلاقة مع تنظيم القاعدة، ومنع قيام عمليات عسكرية إرهابية على الأراضي الأميركية. من يقرأ هذه الإفادة لن يجد مكاناً فيها للنظام في كابول، وكيف سيستمر بغياب القوات الأميركية وداعميه. الخطأ الأميركي يتجلى من خلال عدم إصرارها على وضع اتفاقية متكاملة، تخص الانسحاب والعلاقة المستقبلية بين أميركا وأفغانستان، ومستقبل الحكم وشكله وشكل العلاقة بين «طالبان» وقوى النظام في العاصمة. سرعة الانسحاب استفادت منها حركة طالبان، وتقدمت في مناطق واسعة، وهذا يعطي لعناصرها وقياداتها الشعور بالقوة والتفوق، وربما التعويض والانتقام عن خسارتها الحكم في 2001، وأنها بمكانة قوية لاستعادة العاصمة ذاتها. عكس عناصر «طالبان»، فإن الجيش الأفغاني والقوى المشكلة للحكم ليست لديها الروح القتالية ذاتها، وتبتغي بناء الدولة، وربما تنظر بعين الخفة للحركة «المتخلفة» هذه، ولكن ذلك يعزز عدم ثقة كلا الطرفان ببضعهما. هنا خطأ الأميركان، الذين استطاعوا إقامة حوارات مستمرة مع «طالبان» عبر الدوحة بشكل خاص، وبالتالي القضة الأعقد الآن هي الحرب على الأرض، وأيضاً هذا من أكبر الأخطاء، حيث كان يجب فرض إيقاف إطلاق النار في عموم الأراضي الأفغانية، قبل البدء بتطبيق اتفاقية الدوحة التي كانت مشوهةٍ وناقصة بشكل فادح.

رجل يحمل علم طالبان على الجانب الأفغاني من الحدود الأفغانية الباكستانية قرب معبر وش شامان في 17/ 7/ 2021 (فرانس برس)

أخطاء طالبان

حركة طالبان في موقع القوة حالياً، فهي تتقدم بسرعةٍ، وليست مسؤولة عن الدولة وملايين الأفغان، وليست معنية بكيفية استمرار أشكال الدعم الخارجي، على الرغم من أن قادتها يصرحون بضرورة تلك المساعدات من الأميركان والعالم، وهذا يترافق مع رفضها أية خطوات إجرائية، قد تؤدي إلى إضعاف دورها المستقبلي وحجم تمثيلها وشروطها في النظام. تخطئ حركة طالبان بالتمسك بالرؤية الأصولية للحكم ولمستقبل أفغانستان، حيث يشكل إعادة تطبيق رؤيتها للحكم كما عام 1996، أي فرض الشريعة الإسلامية، وإخراج عناصر النظام القديم من المناصب، كما تمّ مع الشيوعيين، ورفض الانتخابات، وكذلك العودة إلى فرض تقييد كبير على حقوق المرأة بحجة نصوص الشريعة، والتحالف مع التنظيمات الجهادية، مشكلة كبيرة لمستقبل علاقتها ببقية القوى الأفغانية، التي في السلطة وخارجها. تحاور حركة طالبان الأميركان والنظام في كابول من موقع أنها حركة، بينما القضية الآن تفترض أن ينتقل الحوار إلى كيفية تشكيل النظام السياسي المنسجم مع حقوق الأفغان كافة. هذا الأمر لا يزال خارج التحقق، وبالتالي هل ستكون حركة طالبان سبباً في حرب أهلية بينما أخمدتها هي في 1996، برفضها التقاسم الفعلي للسلطة راهناً، والتراجع عما ذكرنا من رؤيتها، وإدخال أفغانستان بحالة من عدم الأمن والاستقرار والخراب والقتل المجاني. إن تأخر الوصول إلى رؤيةٍ توافقية على إدارة النظام، سيعزز الرؤى التعصبية لكل الأطراف، وسيهمّش كافة أشكال الحقوق، ولكافة الأفغان، وليس للمرأة والأطفال مثلاً. وطبعاً سيعيد أفغانستان إلى موقع الصفر إقليمياً ودولياً، وسيتيح تدخلاً خارجياً يعصف بهذا البلد من جديد. البلد الذي كان دائماً مقبرة للإمبراطوريات، ولكنه مقبرة لأهله كذلك.

الصراع الصيني الأميركي في أفغانستان

أخيراً، هل تعي «طالبان» الاستراتيجيات الإقليمية والدولية التي تحيط أفغانستان؟ هل تعي خطورة الخلافات بين أميركا والصين بالتحديد، ورفض الأولى طموح الصين أن تكون البلد الأول عالمياً، عبر مبادرة الصين، الحزام والطريق، والتي تبتغي عبرها ربط أوروبا وأفريقيا وآسيا بها، وإصرار الصين على تحقيق ذلك. إن أفغانستان كدولةٍ ديمقراطية أو محكومة بنظام عادل ومستقر لا يفيد أميركا أبداً، ولكنها تفيد الصين كثيراً، كممراتٍ آمنة لخطوط النفط أو دولة فيها موارد باطنية وبمقدورها استثمارها، وكذلك كدولة مستقرة وليس فيها تنظيماتٍ جهادية. هناك كثرة من المحليين يؤكدون أن أميركا أمنت استقراراً للصين ولباكستان ولإيران ولروسيا من 2001، و2021، وخسرت الكثير، ولم تستطع إنشاء نظام أكثر استقراراً ويوحد أفغانستان. وهناك من يؤكد إن أميركا بحضورها عقدين في أفغانستان لم تشأ اجتثاث طالبان، والتنظيمات الجهادية، بل «وربتها» من جديد، بهدف استخدامها ضد الصين بالتحديد. هذا التحليل ليس من الأوهام، ولكن يمكن أن يتقلص تحقيقه كثيراً، ويمكن أن يتحقق بأكمله، وتصبح أفغانستان من جديد أرضاً للتنظيمات الجهادية وعدم الاستقرار للصين بالتحديد كما لعبت دوراً في تحطيم القوة السوفييتية داخل أفغانستان وفي جمهورية آسيا الوسطى وفي سقوط الاتحاد السوفييتي؛ وبالتالي هل تعي أطراف الحوار الأفغاني الصراع الدولي «العنيف» بين الصين وأميركا، وإمكانية أن توظف أفغانستان فيه. النهوض بالدولة الأفغانية، وتحقيق مصالح أهل هذا البلد، يقتضي الوصول إلى نظام توافقي، لكافة القوى السياسية والقوميات فيه، ورفض استخدام السلاح من جديد لحسم الخلافات بينها كما يجرى حالياً! وجمعه بيد الدولة. ويقتضي الوصول إلى النقاط السابقة اعتماد الديموقراطية شكلاً للحكم، والاستفادة من الثروات الباطنية وعرضها للاستثمار الأجنبي المتعدد، والنهوض بالاقتصاد والتعليم الحديث وعدم تقييد حقوق المرأة. هذه شروط أولية لتجنب الحرب الأهلية من جديد، وكي لا تكون أفغانستان مقبرة لأهلها وللإمبراطوريات كما ذكرنا، وذلك سيعني أن أفغانستان ستخسر قروناً جديدةٍ، وليس فقط القرن العشرين وسابقه.

(كاتب سوري)

شكل النظام السياسي

قضية النظام السياسي محورية الآن في أفغانستان، ومن دون حسم شكل النظام لن يتمكن هذا البلد من النجاة من الحرب الاهلية والتدخل الخارجي، وإهدار عقود جديدة من التطور، كما حدث خلال أكثر من قرن، انهارت فيه كل التطورات التي جلبتها سنوات السلم والاستقرار الهامشية. كما أن التوافق على شكل معين للنظام السياسي لا يعني غض الطرف عن رموز أمراء الحرب، أو الاعتراف بحق بعض الجماعات القومية في حكم نفسها بعيدا عن سلطة العاصمة، أو ان تقيم تلك الجماعات صلات مع دول خارجية.